

(ترجمة)

اجتماع عبر الفيديو
للمستشارة الاتحادية مع
رئيسات ورؤساء حكومات الولايات
في 15 نيسان/أبريل 2020

قرار

قيود على الحياة العامة بهدف احتواء وباء كوفيد-19

تتخذ المستشارية الاتحادية ورئيسات ورؤساء حكومات الولايات الاتحادية القرار التالي:

لقد دفعت الدينامية السريعة لانتشار فيروس كورونا (SARS-CoV-2) في ألمانيا في النصف الأول لشهر آذار/مارس الحكومة الاتحادية والولايات إلى فرض قيود مشددة على المواطنين والمواطنين، وذلك من أجل حماية الأشخاص من العدوى ولتفادي إرهاب النظام الصحي. نتقدم بخالص الشكر إلى الأكثرية الساحقة للسكان الذين يلتزمون بهذه التدابير متحلين بالصبر وبروح الخدمة العامة، كما نخص بالشكر الأشخاص الذين يحرصون على التطبيق الفعلي للتدابير وبالطبع أيضاً أولئك الذين يؤدون خدماتهم في النظام الصحي.

لقد أحرزنا عبر هذه القيود إبطاءً في سرعة تفشي العدوى، وهذا خبر سار. ولكننا في الوقت نفسه تعلمنا أن سرعة تفشي العدوى سرعان ما تزداد في حال غياب هذه القيود، في حين أن إحقاق إبطاء في التفشي يتطلب وقتاً طويلاً وتدابير مشددة.

لذلك علينا أن نبذل قصارى جهدنا لضمان النجاحات المحرزة في الأسابيع الأخيرة والحفاظ عليها.

إن المعيار الذي سنهتدي به في أعمالنا في المرحلة القادمة هو تحقيق أعلى حماية ممكنة للأشخاص في ألمانيا من العدوى، لا سيما بالنسبة لكبار السن والأشخاص المصابين بحالات مرضية سابقة وإنما أيضاً للأشخاص الأصغر سناً، إذ إن العدوى قد تؤول أيضاً في حالاتهم إلى مرض وخيم. لذلك تكون للحماية

من العدوى ولتدابير النظافة الشخصية الأولوية الكبرى في كل مكان وإنما بشكل خاص في الأماكن التي تكون فيها المخالطة مع الآخرين ضرورية، منها مثلاً في أماكن عمل معينة.

سوف نعمل بخطى صغيرة من أجل عودة الحياة العامة وإتاحة حرية تحرك أكبر للمواطنين وإصلاح السلسلة القيمية المتضررة. ولكن هذه الخطوات تتطلب تحضيراً متقناً ومرافقة لكل حالة على حدة بتدابير حماية ناجعة من أجل تفادي نشوء سلاسل عدوى جديدة قدر الإمكان. ويبقى معيارنا في كل ذلك هو الحفاظ على دينامية معتدلة للعدوى لكي يتمكن نظامنا الصحي من تقديم أفضل معالجة لكل مصاب ولتخفيض نسبة حالات الإصابة المسببة لمرض وخيم أو للوفاة إلى الحد الأدنى.

يجب أن نكون جميعاً متيقنين أننا عبر إبطاء سلاسل انتشار العدوى خلال الأسابيع الماضية لم نتغلب بعد على الوباء، بل إن هذا الأخير لا يزال مستمراً. لذلك لا يسعنا العودة إلى الحياة المألوفة ما قبل الوباء بل يجب أن نتعلم كيف نتعايش معه لوقت أطول.

لذلك يتفق كل من المستشارية الاتحادية ورئيسات ورؤساء حكومات الولايات على ما يلي:

1. تبقى القرارات المشتركة بتاريخ 12 و16 و22 آذار/مارس 2020 والقرارات المرافقة المتخذة من قبل رئيس ديوان المستشارية الاتحادية ورؤساء دواوين رئاسة حكومات الولايات، إضافة إلى قرارات لجنة مجلس الوزراء المعنية بشؤون أزمة كورونا حيز التنفيذ. يتم تمديد المراسيم التي تم إصدارها بموجب هذه القرارات لغاية 3 أيار/مايو، طالما لم يتم في ما يلي اعتماد ترتيبات مغايرة لها (يعطي الملحق رقم 1 لمحة إيضاحية عن التدابير التي لا تزال حيز التنفيذ).
2. يبقى التدبير الأهم حتى في الفترة القادمة أيضاً الالتزام بالتباعد بين الأشخاص. لذلك فمن الجوهري مواصلة الالتزام بقاعدة التباعد بين المواطنين والمواطنات في الأماكن العامة بمسافة لا تقل عن متر ونصف، إضافة إلى قاعدة التواجد في الأماكن العامة برفقة شخص واحد فقط لا يعيش في المنزل نفسه أو برفقة أفراد العائلة المقيمين في المنزل نفسه فقط. هذه القواعد لا تزال حيز التنفيذ بشكل ملزم قانونياً وسوف تستمر السلطات المسؤولة عن النظام العام بمعاينة أي انتهاك لقيود التباعد الاجتماعي.
3. بهدف التعرف على سلاسل العدوى بشكل سريع في المستقبل ومن أجل ضمان القيام بالاختبارات بشكل موجه وهادف وتتبع المخالطة بين الأشخاص على نحو كامل وتأمين رعاية محترفة للأشخاص المعنيين، سوف تتم زيادة عدد الموظفين في قطاع الخدمات الصحية العامة في عين

المكان بشكل ضخم، بحيث يتم توظيف فريق واحد كحد أدنى مكون من خمسة أشخاص لكل عشرين ألف مواطن. وفي المناطق المعرضة بشكل خاص للعدوى، سوف تُنشر فرق إضافية من قبل الولايات كما سيدعم الجيش الألماني من خلال طاقم مدرّب تلك المناطق في مساعيها لتتبع المخالطة والرعاية الصحية للأشخاص المعنيين. في هذا السياق، ينصب هدف الحكومة الاتحادية والولايات على تتبع سلاسل العدوى وقطعها بأسرع وقت ممكن. كما يجري المكتب الاتحادي للشؤون الإدارية دورات تدريبية عبر الانترنت من أجل تحسين نظام الإبلاغ عن الحالات وتعزيز التعاون بين قطاع الخدمات الصحية ومعهد روبرت كوخ (RKI) في مجال تتبع المخالطة. علاوة على ذلك تعتزم الوزارة الاتحادية للصحة وضع برنامج دعم مالي لتوفير المعدات التقنية وترقيتها إضافة إلى دورات تدريبية لطواقم الخدمات الصحية المحلية. من أجل اكتساب فهم أفضل للسياسات التي تنشأ فيها العدوى وبالتالي الحصول على معلومات أوفر لاتخاذ القرارات بشأن تحديد المناطق التي تستوجب بشكل خاص إبقاء تدابير قيود التباعد الاجتماعي، يتعين في المستقبل توثيق سياق العدوى المفترض بشكل كامل قدر الإمكان، كما ينص على ذلك قانون الحماية من العدوى.

4. في إطار دعم تتبع المخالطة بشكل سريع وكامل قدر الإمكان، يعتبر اعتماد "تتبع المخالطة" الرقمي تدبيراً ذا أهمية جوهرية. في هذا السياق، تدعم كل من الحكومة الاتحادية والولايات الهيكلية الهندسية لما يُعرف بـ"النظام الأوروبي الشامل لتتبع التقارب مع الحفاظ على الخصوصية" ("Pan-European Privacy-Preserving Proximity Tracing")، لأنه يتبع نهجاً أوروبياً شاملاً ويضمن الامتثال للقواعد الأوروبية والألمانية لحماية البيانات الشخصية ويحفظ فقط بيانات المخالطة ذات الصلة بالوباء للأسابيع الثلاثة الأخيرة على الهواتف الجوال للمستخدم، وذلك بشكل مجهول ومن دون توثيق لملف تحركات الشخص. علاوة على ذلك يجب أن يكون استخدام التطبيق مبني على أساس الطوعية. فور توقّف برمجيات تطبيقية قابلة للاستخدام على نطاق واسع (تطبيق - App) على أساس البرمجيات الأولية التي قد تم عرضها، فيسكون الجوهرى أن تستخدم شريحة واسعة من السكان هذه الإمكانية من أجل المعرفة بشكل عاجل ما إذا تم الاحتكاك بشخص مصاب بالعدوى وبالتالي الاستجابة لذلك بسرعة. وستوجه كل من الحكومة الاتحادية والولايات نداءً تدعو فيه إلى استخدام هذا التطبيق. بالإضافة إلى ذلك نناشد بإلحاح كل من يعمل على إعداد تطبيق تتبع باستخدام الهيكلية الهندسية الأساسية المذكورة آنفاً، بحيث تكون جميع البرمجيات والتطبيقات متوافقة فيما بينها. فإن مزيجاً من الأنظمة المتنافرة وغير المتوافقة سيكون من شأنه تقويض نجاح هذه التدابير.

5. تمتلك ألمانيا قدرة عالية على إجراء اختبارات الكشف لتشخيص العدوى بفيروس كورونا (اختبارات تفاعل البوليميراز المتسلسل PCR)، حيث يمكن إجراء ما يصل إلى 650.000 اختبار

في الأسبوع. هذا وتضمن الحكومة الاتحادية حجماً إضافياً من اختبارات الكشف لألمانيا عبر شراء أجهزة الاختبار – طالما يسمح الوضع الراهن للسوق العالمية بذلك – إضافة إلى شراء الطقوم والمواد الكاشفة التحليلية والمعدات عبر عقود ثلاثية الأطراف بمشاركة الحكومة الاتحادية فيها كطرف ضامن. في هذا السياق، يكون العامل الأساسي للنجاح في مكافحة الوباء هو القيام باختبارات الكشف بشكل موجه وهاذف وفي الوقت الصحيح. لهذا الغرض سيقوم كل من معهد روبرت كوخ والخدمات الصحية التابعة للولايات والبلديات بالتنسيق الحثيث لعملية إجراء الاختبارات، وذلك من أجل التعرف بشكل سريع وأكد على المصابين بالعدوى ولاتخاذ التدابير الضرورية للحجر الصحي وتتبع المخالطة والمعالجة بشكل عاجل.

6. تدعم الحكومة الاتحادية كل من الولايات والجمعيات العامة للأطباء والمعالجين المتعاقدين مع

صناديق التأمين الصحي القانوني في تأمين معدات الحماية الطبية لمرافق الرعاية الصحية. إضافة إلى شراء المعدات المطلوبة بشكل أساسي من الخارج، يتم العمل في ألمانيا بوتيرة عالية على رفع القدرة الانتاجية لهذه المعدات. حيث أن الهدف الملح الآن ينصب على إمداد كامل وشامل للمرافق الرعاية الصحية والتمريض بكمامات الحماية الطبية التي من شأنها حماية مرتديها من العدوى. من ناحية أخرى، يجب تخصيص الكميات الفائضة من هذه الكمامات لاستخدامها في أماكن العمل، حيث يكون الالتزام بقيود التباعد بشكل كامل صعباً نظراً لظروف العمل. أما بالنسبة للاستخدام اليومي فيتعين اتباع توصيات معهد روبرت كوخ بشأن ارتداء الكمامات في الأماكن العامة، إذ إن الكمامات العادية للاستخدام اليومي (الكمامات غير الطبية) من شأنها أن تقلل خطر العدوى في الأماكن العامة التي يتعذر فيها الالتزام الصحيح بقاعدة الحد الأدنى من التباعد (مثلاً في وسائل النقل العام). فهذه الكمامات تحمي بشكل خاص الأشخاص المتواجدين على مسافة قريبة جداً من الجسيمات الصلبة أو السائلة المنبعثة من مرتدي الكمامة (الذي قد يكون معدياً حتى ولو لم تظهر عليه أعراض العدوى). في هذا الصدد ننصح المواطنين والمواطنات بالحاح باستخدام الكمامات اليومية لا سيما في وسائل النقل العام وعند التبضع من المتاجر.

7. بالنسبة للمجموعات الضعيفة لا سيما في دور الرعاية ومرافق الرعاية بالمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، فيتعين أيضاً اتخاذ تدابير حماية خاصة حسب الظروف المحلية وتطبيق هذه التدابير في المؤسسات المعنية. في هذا الإطار يجب أن توضع حماية المجموعات الضعيفة على سلم الأولويات وأن يكون دحر الخطر من تفشي العدوى هو المعيار الأساسي في هذه المرافق. في الوقت نفسه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن التدابير المتخذة في هذا السياق لا ينبغي أن تؤدي إلى العزل الاجتماعي التام للأشخاص المعنيين. لذلك يجب الاستعانة بخبراء خارجيين، لا سيما بأطباء

متخصصين بمعايير النظافة داخل المستشفيات، من أجل بلورة خطة خاصة على أن يتم تطويرها وتكييفها بشكل وثيق بحسب التطور اللاحق للعدوى في الأماكن المختلفة.

8. تستلزم إعادة فتح رياض الأطفال والمدارس والجامعات والمعاهد فترة تحضيرية ضرورية، كي يتم اتخاذ التدابير اللازمة في كل مؤسسة ولتنظيم موضوع نقل التلاميذ على سبيل المثال. سوف يتم إحاطة الجهات المنظمة للمدرسة ونقل التلاميذ وكافة المعنيين بالحياة المدرسية علماً بالتطورات في أقرب وقت ممكن.

سوف تستمر رعاية الأطفال للضرورات القصوى كما سيتم توسيعها لتشمل مجموعات مهنية إضافية ومجموعات ذات حاجات ومتطلبات أخرى.

سُجّري لهذا العام الدراسي الامتحانات والتحضيرات لامتحانات في الصفوف الأخيرة التي يتخرج التلاميذ بعدها، وذلك بعد اتخاذ التدابير التحضيرية المناسبة.

ابتداء من 4 أيار/مايو 2020، يمكن أن تفتح المدارس بشكل أولوي لتلاميذ الصفوف الأخيرة الذين سيتخرجون هذا العام، والتلاميذ الذين يحضرون لامتحانات تأهيل مهمة للعام المقبل سواء في المدارس الثانوية العامة أو المهنية، وكذلك بالنسبة لتلاميذ الصف الأخير في المدرسة الابتدائية. سوف يتم تكليف مؤتمر وزراء التعليم الألمان لغاية 29 نيسان/أبريل بصياغة خطة للخطوات القادمة، تنص على كيفية استئناف التدريس في ظل التدابير الخاصة للنظافة والحماية لا سيما مع الأخذ بعين الاعتبار قاعدة التباعد عبر تكوين مجموعات مصغرة من التلاميذ. وإلى جانب حصص التدريس، يجب تركيز الاهتمام على تنظيم فترات الاستراحة وباصات المدارس. سوف تحتاج كل مدرسة إلى خطة خاصة بالنظافة الشخصية. لذلك نناشد الجهات المنظمة للمدارس بتأمين شروط النظافة في المدارس بشكل مستديم.

هذا وستناقش المستشارية الاتحادية مع رئيسات ورؤساء حكومات الولايات حول موعد استئناف التدريس للمراحل الدراسية المختلفة والرعاية في رياض الأطفال على ضوء تطور أعداد المصابين بالعدوى.

أما في الجامعات فيمكن بالإضافة إلى تقديم الامتحانات استئناف الصفوف العملية التي تستلزم استخدام مختبرات وغرف عمل خاصة، وذلك مع مراعاة التدابير الخاصة بالنظافة والحماية. كما تستطيع المكتبات ومراكز الأرشيف والمحفوظات فتح أبوابها مجدداً بشرط الالتزام بقواعد النظافة الصحية وتنظيم دخول الزائرين وتفادي طوابير الانتظار.

9. تلعب الأحداث والمناسبات الكبرى دوراً لا يستهان به في وتيرة الإصابة بالعدوى، وبالتالي تم منعها بشكل كامل وذلك حتى يوم 31 آب/ أغسطس 2020.

10. يمكن للمحلات والمتاجر التالية أن تفتح أبوابها مجدداً بشرط استيفاء شروط النظافة الصحية وتنظيم الدخول وتفادي طوابير الانتظار:

• المحلات التي تصل مساحتها إلى 800 متر مربع

• متاجر السيارات والدراجات ومنافذ بيع الكتب، بغض النظر عن مساحتها

11. من المحلات التي تقدم خدمات ويكون فيها القرب الجسدي من الزبائن جزء لا يتجزأ من مزاوله

المهنة، يتعين مبدئياً على صالونات تصفيف الشعر أن تستعد لفتح أبوابها مرة أخرى بداية من 4

أيار/ مايو بشرط استيفاء شروط النظافة الصحية وتنظيم الدخول وتفادي طوابير الانتظار

بالإضافة إلى استخدام معدات الحماية الصحية الشخصية.

12. تدرك كل من المستشارية الاتحادية ورئيسات ورؤساء حكومات الولايات أن حرية العقيدة

وممارسة الشعائر الدينية تعتبر من الثوابت الراسخة، خاصة وأن الإيمان يمنح الفرد قدراً من

القوة والتفاؤل في ظل الأوضاع الصعبة المتعلقة بهذا الوباء والعواقب الناجمة عنه بالنسبة للكثير

من الناس. ولكن بعد كل ما تأكد لنا من معلومات حول دور التجمعات في انتشار الفيروس

والإصابة بالعدوى وتطور المرض إلى اعتلال وخيم لدى المجموعات الضعيفة، لا يزال أمراً

غاية في الأهمية أن نوصي بإلحاح بالتواصل الديني مع الرعايا عن طريق استخدام الوسائل

الإعلامية والإلكترونية. يجب تجنب التجمعات في الكنائس والمساجد والمعابد اليهودية وألا تقام

المراسم الدينية الاحتفالية وغيرها من الفاعليات وتجمعات الجماعات الدينية الأخرى مبدئياً في

الفترة المقبلة. سوف تجتمع في هذا الأسبوع كل من الوزارة الاتحادية للداخلية والبناء والشؤون

المحلية وممثلون عن رؤساء الوزراء مع الجماعات الدينية الكبرى لإجراء المباحثات حول مسألة

إيجاد طريق توافقي بقدر الإمكان في هذا الشأن.

13. يجب ضمان السلامة والصحة المهنية أيضاً في ظل الجائحة في قطاع الصناعة وفي الشركات

المتوسطة والصغيرة بشكل شامل قدر المستطاع. لا تزال الأنشطة التجارية التي تتردد عليها

العامة بشكل كبير غير مسموحة. تقع على عاتق أرباب العمل مسؤولية خاصة تجاه حماية

الموظفين والعاملين من العدوى. يجب تحديد بسرعة سلاسل العدوى التي تنشأ في الشركات

والمؤسسات. لذلك يجب على كل شركة في ألمانيا أن تطبق خطة لضمان النظافة الصحية بناء

على تقييم مناسب للمخاطر وعلى خطة داخل الشركة للتأهب للأوبئة والجوائح. الهدف من وراء

ذلك، من بين جملة أمور، هو تجنب المخالطات غير الضرورية بين العاملين وفي التعامل مع

العملاء، وتطبيق التدابير العامة للنظافة الصحية، والحد من مخاطر الإصابة بالعدوى في حال

ضرورة مخالطة الآخرين عن طريق اتباع تدابير خاصة للنظافة الصحية والحماية. لا يزال مطلوباً

من الشركات والمؤسسات توفير إمكانية العمل من المنزل، حيثما كان ذلك ممكناً. تقدم السلطات

- المختصة المنوطة بالسلامة والصحة المهنية وشركات التأمين ضد الحوادث المشورات للشركات وتقوم بإجراء عمليات التفتيش. تقوم الوزارة الاتحادية للعمل والشؤون الاجتماعية بإجراء المباحثات مع كل من الشركاء الاجتماعيين والولايات الاتحادية والرابطة الألمانية للتأمين ضد الحوادث (DGUV)، وسوف تقوم بوضع خطة بخصوص هذا الشأن في القريب العاجل.
14. لقد واجهت في الأسابيع الماضية العديد من الشركات صعوبات في الإنتاج وتوقف تام للإنتاج بسبب عدم توفر بعض مكوناته الأساسية، وذلك بغض النظر عن قرارات الإغلاق الصادرة. تدعم كل من الحكومة الاتحادية والولايات قطاع الاقتصاد من خلال معالجة سلاسل الإمداد الدولية التي قد أصابها الخلل. تقوم الوزارات المعنية بالشؤون الاقتصادية على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات بإنشاء جهات للتواصل مع الشركات المعنية. ومن شأن هذه الجهات أن تساهم على المستوى السياسي في ضمان أن تصنيع وتوريد هذه المكونات الضرورية يجري بدون صعوبات من جديد، حيثما كان ذلك ممكناً. كما تساهم في إنشاء تلك الجهات على الصعيد الاتحادي كل من وزارة الخارجية الاتحادية والوزارة الاتحادية للنقل والبنية التحتية الرقمية ووزارة المالية الاتحادية المختصة بالشؤون الجمركية والوزارة الاتحادية للداخلية والبناء والشؤون المحلية.
15. من أجل منع انتشار الفيروس على نطاق واسع يطلب من المواطنين والمواطنين التخلي عن الرحلات والزيارات الشخصية بشكل عام ويشمل ذلك أيضاً زيارة الأقرباء. كذلك أيضاً التخلي عن الرحلات داخل البلد ورحلات اليوم الواحد خارج منطقة الإقامة بغرض السياحة. لا يزال الإنذار العام بعدم السفر قائماً. سوف تبقى أماكن المبيت داخل البلد متاحة فقط للضرورة القصوى وبوضوح للأغراض غير السياحية. على كل من المسافرين بعد الدخول إلى ألمانيا والعائدين إليها الالتزام بالحجر الصحي فور العودة لمدة أسبوعين وذلك وفقاً لضوابط اللائحة النموذجية المتفق عليها بين الحكومة الاتحادية والولايات بتاريخ 8 نيسان/ أبريل 2020. أما بالنسبة لحركة نقل البضائع وللمسافرين ذهاباً وإياباً بشكل يومي بسبب عملهم وغيرهم من المسافرين لأغراض مهنية فسوف يسمح لهم من حيث المبدأ بالدخول إلى ألمانيا والخروج منها كما هو الوضع حتى الآن.
16. يجب في الفترة القادمة أن نضع في عين الاعتبار أن الوباء لا ينتشر في ألمانيا بشكل منتظم ومتساوٍ. بينما هناك دوائر في بعض الولايات تكاد لم تلحق بها العدوى بعد، توجد مناطق أخرى تعاني من إرهاق النظام الصحي وقطاع الخدمات الصحية العامة. والنتيجة هي حركة عدوى نشيطة تساعد على انتشار الفيروس في ألمانيا. وبالتالي ستقوم كل من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات بتحضير وتجهيز تدابير مساعدة مخصصة للمناطق ذات الإصابات العديدة يمكن الاستعانة بها بشكل سريع مع التنسيق في ذلك بشكل دقيق مع فرق عمل الأزمات الخاصة بكل من الحكومة الاتحادية والولايات. إذا كان ولا بد من عدم المخاطرة بالإنجازات المحرزة في

ألمانيا بشأن إبطاء وتيرة العدوى، فيجب الحرص على المواجهة السريعة لحركات العدوى النشيطة ذات الأعداد الكبيرة والنمو المطرد في معدل الإصابات الجديدة بالعدوى في المناطق المحلية. ويشمل ذلك أيضاً الحفاظ هناك على القيود الواسعة النطاق المفروضة حالياً أو العودة إليها فوراً إذا تم التخفيف من صرامتها في تلك الأثناء، والالتزام بها مجدداً وبشكل حازم. بالإضافة إلى ذلك يمكن أيضاً في الحالات الخاصة أن يتوجب فرض القيود على حركة الدخول والخروج غير الضرورية في المناطق ذات الإصابات العديدة.

17. إن اكتساب السكان للمناعة ضد فيروس كورونا (SARS-CoV-2) عن قريب دون التوصل إلى

المادة اللقاحية غير ممكن بدون إرهاب النظام الصحي والمخاطرة بارتفاع عدد الوفيات. لذلك يحظى تطوير المادة اللقاحية بأهمية بالغة. تدعم الحكومة الاتحادية الشركات الألمانية والمنظمات الدولية في دفع عجلة تطوير المادة اللقاحية إلى الأمام بأسرع شكل ممكن. تعتبر المادة اللقاحية هي مفتاح العودة إلى الحياة اليومية الطبيعية. فور التوصل إلى المادة اللقاحية يجب أيضاً توفير الكميات الكافية منها في أسرع وقت ممكن لتغطية احتياجات جميع السكان.

18. إلى جانب تطوير المادة اللقاحية يقدم **البحث العلمي** أيضاً مساهمات مهمة أخرى من شأنها تجاوز

الجائحة. بدعم من معاهد ومرافق البحث العلمي الموجودة على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات سوف يتم إنشاء قاعدة بيانات خاصة بفيروس كورونا (SARS-CoV-2) تشمل توثيق وتقييم المعالجات الطبية السريرية (التي تمت بداخل المستشفيات). وعند ربط ذلك بالأبحاث الجارية حول العقاقير والأدوية المختلفة، يمكن العثور على أفضل الطرق الممكنة لتجنب الاعتلالات الوخيمة ومعالجتها. انطلاقاً من هذه المبادرة تشارك ألمانيا فيما يسمى بـ "الاختبارات التضامنية التابعة لمنظمة الصحة العالمية" (WHO Solidarity Trial). من النقاط المهمة أيضاً هو تحديد المناعة المكتسبة ضد فيروس كورونا (SARS-CoV-2) لدى إجمالي السكان وبعض المجموعات السكانية المحددة. ومن أجل القيام بذلك، جاري العمل على تحسين إمكانيات إجراء الاختبارات ويتم دعم تطوير وتحسين الاختبارات. لقد بدأ بالفعل إجراء بعض الأبحاث الأولية في المناطق المحلية، كما هو جاري الآن التخطيط لأبحاث ذات نطاق واسع. يتم استدعاء هذه المعلومة بشكل متواصل في إطار ترقيب مسار الجائحة في ألمانيا في الفترة القادمة.

19. عملاً بهذا القرار، تتخذ كل من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات العديد من الإجراءات من

شأنها السيطرة على سلاسل العدوى بشكل أفضل. بعض الإجراءات تُسفر عن نتائج فورية، وبعضها تحتاج إلى وقت أطول حتى يتجلى جدواها. لذلك تُعد مراجعة حركة الإصابة بالعدوى بشكل منتظم، أي كل أسبوعين، أمراً صحيحاً، لا سيما متابعة عن كثب الضغط الواقع على كاهل النظام الصحي (وقبل كل شيء فيما يتعلق بالإمكانيات المتاحة للتنفس الصناعي) وقدرة قطاع

الخدمات الصحية العامة على الأداء (لا سيما فيما يتعلق بالقدرة على تتبع المخالطات بالكامل).
بعدها يمكن تحديد كل شيء على حدة: إن كانت هناك خطوات تالية يمكن اتخاذها وما هي. وفقاً
لهذا المنطق تنطبق الخطوات الأولية المشار إليها هنا حتى يوم 3 أيار/مايو. قبل يوم 4 أيار/مايو
سوف تقوم كل من المستشارية الاتحادية ورئيسات ورؤساء حكومات الولايات بشكل مشترك بتقييم
تطور وتيرة العدوى ومعدلات الإصابة وكذلك الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ألمانيا واتخاذ
القرار بشأن إجراءات أخرى في ضوء النتائج.

ملحق 1: ملخص لأهم التدابير المعمول بها وفقاً لقرارات سابقة
الملحق ليس جزءاً من القرار

ملحق 1:

تلخيص لأهم التدابير المعمول بها وفقاً لقرارات سابقة

(تعتبر هذه القائمة مجرد تلخيصاً ولا تكفل اكتمال المعلومات. القائمة ليست جزءاً من القرار)

توافقت كل من الحكومة الاتحادية ورؤساء حكومات الولايات الاتحادية قبل يوم 15 نيسان/ أبريل 2020 عدة مرات على مبادئ توجيهية من شأنها توحيد الإجراءات المتبعة بغرض فرض المزيد من القيود على المخالطة الاجتماعية في الحياة العامة وذلك في ظل انتشار وباء كورونا في ألمانيا. النقاط الجوهرية التالية لم يتم ذكرها بشكل صريح في القرار المذكور أعلاه وتعتبر سارية المفعول وفقاً للنقطة رقم 1 المذكورة أعلاه:

1. **لا تغلق**، بل تفتح أبوابها وعند اقتضاء الضرورة أيضاً يوم الأحد، وذلك بشرط الالتزام بقواعد النظافة الصحية وتنظيم الدخول وتفادي طوابير الانتظار، كل من:
 - أ) منافذ بيع المواد الغذائية بالتجزئة، والأسواق الأسبوعية، وخدمات الإحضار والتوصيل، ومنافذ بيع المشروبات،
 - ب) الصيدليات، ومتاجر المستلزمات الطبية، ومحلات المستلزمات الصحية،
 - ج) محطات التزود بالوقود،
 - د) البنوك وما شابه من مصارف، ومكاتب البريد،
 - هـ) خدمات التنظيف، ومغاسل تنظيف الملابس،
 - و) منافذ بيع الجرائد والصحف،
 - ز) متاجر ومحلات بيع أدوات ومستلزمات البناء، والبستنة، والمستلزمات الحيوانية،
 - ح) منافذ التجارة بالجملة.
2. مسموح لعمال الصيانة مباشرة أعمالهم.
3. مسموح للشركات والمحلات الخدمية مباشرة أعمالهم، ويستثنى من ذلك المحلات التي تقدم خدمات العناية بالجسد مثل استوديوهات التجميل والتدليك والوشم أو ما شابه من المحلات (وفقاً لقرار اليوم يمنح الاستثناء الوحيد لصالونات تصفيف الشعر)، وذلك لأن الشخص في تلك المحلات يتعرض إلى قرب جسدي كجزء لا يتجزأ من مزاولته للمهنة. أما بالنسبة للعلاج الطبي الضروري فهو لا يزال ممكناً.
4. تبقى جميع المرافق التابعة للنظام الصحي مفتوحة بشرط الخضوع لمتطلبات النظافة الصحية المشددة.

5. تُغلق للعمامة كل من:

(أ) المطاعم، ويستثنى من ذلك من يقدم منها خدمة التوصيل إلى المنزل وتحضير الأطعمة الجاهزة لتناولها في المنزل.

(ب) البارات، والملاهي، وصلالات الرقص، والحانات وما شابه من مرافق

(ج) المسارح، ودور الأوبرا، وقاعات الحفلات الموسيقية، والمتاحف، ومعارض الصور واللوحات، والمعارض بشكل عام، وحدائق الحيوانات والحديقة النباتية وما شابه من مرافق

(د) المعارض الكبرى، ودور السينما، والملاهي والتنزهات الترفيهية، والمرافق التي تقدم أنشطة ترفيهية (سواء كان في الداخل أو الخارج)، والأسواق المتخصصة (ما لم يتم اعتماد ترتيبات مغايرة لها بشكل صريح في القرار الصادر بتاريخ 15 نيسان/ أبريل)، وصلالات القمار، وكازينوهات القمار، ومكاتب الرهانات وما شابه من مرافق

(هـ) أماكن الدعارة، بيوت الدعارة وما شابه من مرافق

(و) مرافق ممارسة الرياضة المتمثلة في المنشآت الرياضية كلها سواء كانت عامة أو خاصة، وحمامات السباحة الرياضية والترفيهية

(ز) صالات اللياقة البدنية وما شابه من مرافق

(ح) مراكز بيع البضائع المخفضة (Outlet)

(ط) ساحات لعب الأطفال

6. ممنوع كل من:

(أ) التجمعات في الأندية الرياضية وغيرها من المرافق المخصصة لممارسة الرياضة والترفيه

(ب) كما لا يمكن الالتحاق بدورات في مدارس تعليم البالغين (Volkshochschule)، ومدارس تعلم الموسيقى وغيرها من المؤسسات التعليمية غير المدرسية سواء كانت عامة أو خاصة.

7. إضافة إلى ذلك لا بد من فرض:

(أ) القواعد الخاصة بزيارة المرضى في المستشفى وفي مرافق النفاضة وإعادة التأهيل ودور الرعاية والمرافق المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة وفقاً للباب التاسع من قانون الشؤون الاجتماعية وغيرها من المرافق الشبيهة من أجل فرض القيود على الزيارات (على سبيل المثال مرة في اليوم لمدة ساعة، على أن تكون ممنوعة بالنسبة للأطفال تحت

سن الستة عشر وبالنسبة للزوار أصحاب العدوى المسببة لأمراض الجهاز التنفسي،
والخ).

ب) منع الدخول بشكل عام إلى المرافق والمنشآت الأنف ذكرها، بالإضافة إلى الجامعات
والمدارس ورياض الأطفال، إذا ما تم إغلاقها بشكل كامل، على الأقل بالنسبة للأشخاص
الذين كانوا على سفر في الخارج أو في مناطق داخل البلد تتميز بمعدلات إصابة عالية
وذلك في الأسبوعين الماضيين.

ج) شروط إضافية على الفنادق (فقط لاستقبال الرواد الذين يسافرون في إطار عملهم وليس
بغرض السياحة) من أجل الحد من خطر انتشار فيروس كورونا، وذلك على سبيل المثال
من خلال الالتزام بوضع مسافات كافية بين الطاولات وتحديد عدد الرواد وتطبيق تدابير
النظافة الصحية والإشارة إليها في شكل إعلان.